لا مفر

استهداف المدنيين بين المعابر

حلب: حُطام حافلات مستخدَمٌ للحماية من القناصة - (صورة) اللجنة الدولية للصليب الأحمر
August 24, 2022

مقدمة

يُعد هذا التقرير الثاني من نوعه في سلسلة التقارير التي يصدرها المركز السوري للعدالة والمساءلة لتحديد الأنماط العامة التي يتكرر رصدها في سياق الانتهاكات المرتكبة، وذلك عن طريق الاستعانة بقاعدة بيانات ضخمة قوامها مقاطع فيديو مفتوحة المصدر، وجملة من المصادر المتوفرة محليا وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، وإفادات الشهود التي يحرص المركز السوري للعدالة والمساءلة على جمعها وتوثيقها. وجاءت تلك الأنماط العامة التي جرى رصدها في تلك المقاطع لتدعم بشدة الوصول إلى استنتاج مفاده أن الحكومة السورية، والقوات الحليفة لها، قد اعتمدت نمطا تتعمد من خلاله استهداف المدنيين والأعيان المدنية، وهو ما يشكل انتهاكا لقوانين الحرب.

يوضح هذا التقرير النمط الواضح الذي اعتمدته القوات الموالية للحكومة في قتل المدنيين عمدا أثناء مرورهم بالمعابر لدخول المناطق الخاضعة لسيطرتها أو الخروج منها، وهو ما يشكل انتهاكا صارخا وغير مبرر لمبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين. وبناء عليه، يُبرز هذا التقرير المخاطر التي تعرّض لها المدنيون أثناء محاولتهم التنقل عبر متاهة مناطق السيطرة المتعددة التي قطّعت أوصال البلاد بعد أن أنشأتها الأطراف المتناحرة عقب اندلاع النزاع في سوريا عام ٢٠١١. ومع توالي بسط كلٍّ من المعارضة والقوات الكردية والجهاديين سيطرتها على مساحات شاسعة من البلاد، أضحت المناطق التي كانت فيما سبق مترابطة جغرافيا بشكل وثيق مقسمة حسب خطوط القتال، ونقاط التفتيش (الحواجز)، ومواقع الفصائل المتناحرة التي تضرب طوقا لحصار مناطق بعينها. ولجأت القوات الموالية للحكومة بشكل روتيني إلى استخدام أساليب الحصار ضد المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، متسببةً بعرقلة وصول إمدادات الغذاء، والوقود، والدواء إلى البلدات والمدن ذات الكثافة السكانية العالية، وذلك بالتزامن مع تنظيم حركة عبور المدنيين إلى تلك المناطق وخروجهم منها. وهكذا، اضطُر المدنيون السوريون إلى تكبّد أخطار عبور الخطوط الفاصلة بين مناطق السيطرة من أجل الحصول على السلع الأساسية من الغذاء والوقود، وتلبية الاحتياجات الأساسية من الرعاية الصحية

والتعليم، أو من أجل إجلاء سكان المناطق المحاصرة. وتجشم المدنيون عناء رحلة محفوفة بالمخاطر في معرض مساعيهم تلك، وما فيها من المخاطرة بالتعرض للاعتقال تعسفيا لدى المرور بالحواجز، والتعذيب لاحقا، أو حتى الإعدام، أو أن يتم استهدافهم بشكل متعمد أو غير متعمد من قبل الأطراف المسلحة أثناء عبورهم من منطقة سيطرة معينة إلى أخرى. وفي الكثير من الحالات، ومنها التي يوردها التقرير الحالي، أُجبر المدنيون على سلوك ممرات ونقاط عبور ضيقة كي يصبحوا في هذه الأثناء عرضة للاستهداف بهجمات متعمدة ومنهجية من طرف القوات الموالية للحكومة.

ونلفت عناية القارئ الكريم إلى أن هذا التقرير يقتبس أو يشير إلى مواد تحتوي على صور مؤلمة

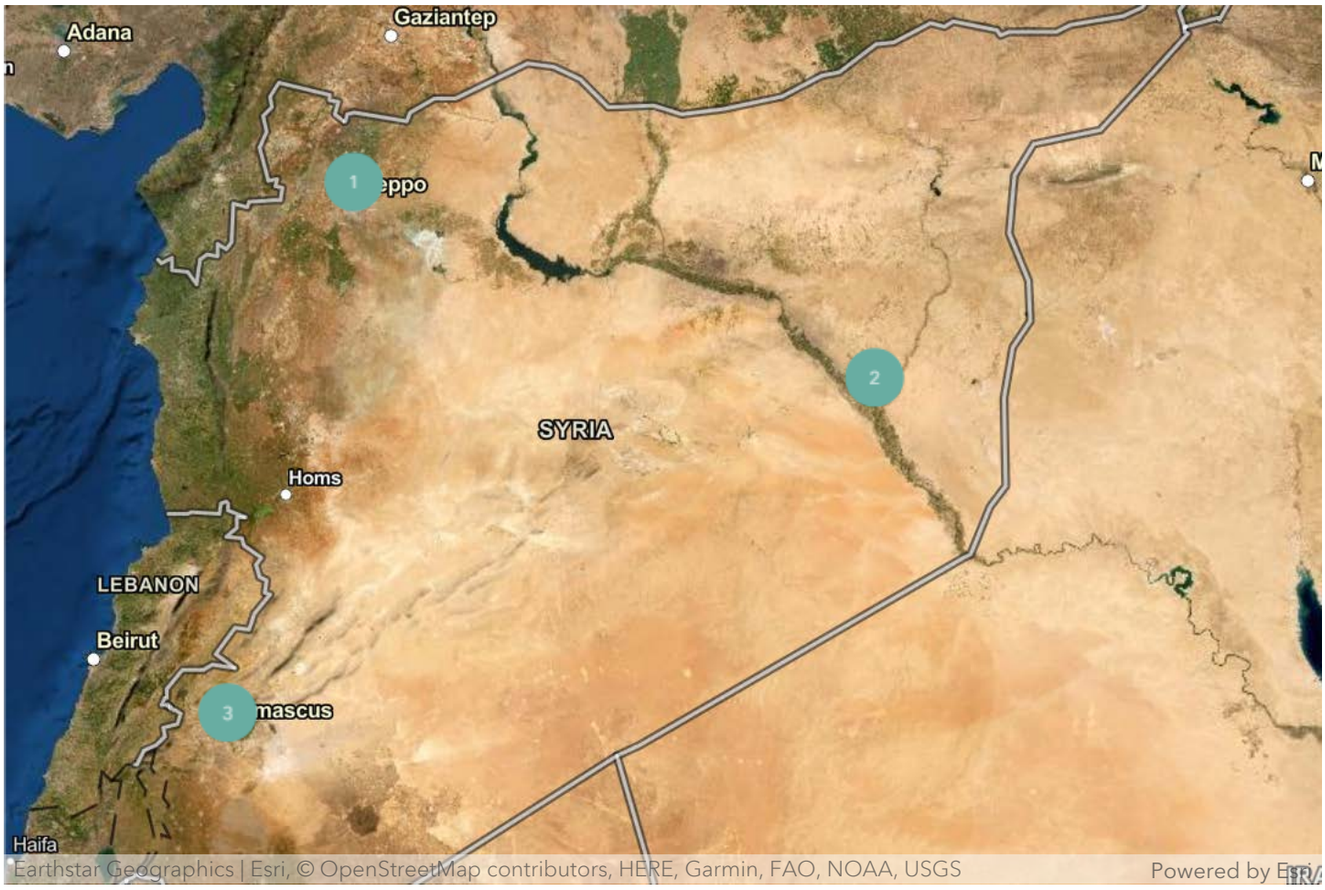

الحالات

يركز هذا التقرير على ثلاثة مواقع شهدت ارتكاب القوات الموالية للحكومة انتهاكات تم توثيقها بشكل جيد، وهي: معبر كراج الحجز ⊕ في حلب حيث دأبت القوات الموالية للحكومة على أن تكون ضالعة في استهداف القناصة للمدنيين في معرض محاولتهم العبور بين المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة والمناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة؛ ودير الزور ⊕ التي شهدت قيام القوات المتحالفة مع الحكومة، والتي تشمل القوات المسلحة الروسية، بشن عدة ضربات جوية على معابر مدنية غير رسمية يستخدمها المدنيون لعبور نهر الفرات؛ وبيت سحم ⊕ التي فرضت القوات الموالية للحكومة طوق حصار عليها، واستهدفت كل مدني يحاول الفرار منها بنيران القناصة وغير ذلك من الهجمات. وتبرهن تلك الوقائع على وجود نمط أوسع نطاقا تعتمده القوات الموالية للحكومة لاستهداف المدنيين بشكل متعمد وغير مبرر في أحلك لحظات ضعفهم، أي وهم يحاولون العبور ما بين المناطق الخاضعة لسيطرة

الحكومة والمعارضة. كما تعمدت القوات الموالية للحكومة في الكثير من الحالات استهداف المدنيين الذين يحاولون الفرار من القصف وظروف الحصار التي تُعد هذه القوات هي المسؤولة عنها على وجه التحديد.

المنهجية

درس محققو المصادر المفتوحة في المركز السوري للعدالة والمساءلة الوقائع التي استهدفت فيها القوات الموالية للحكومة المدنيين أثناء محاولتهم العبور إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة أو الخروج منها بين عاميّ ٢٠١٢ و٢٠١٧ في سوريا. واستخدم الفريق برمجية إدارة قاعدة البيانات الخاصة بالمركز السوري للعدالة والمساءلة، والتي أُطلق عليها اسم "بيانات"، لإيجاد وتبويب المعلومات التي جُمعت من منصات التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام، وصور الأقمار الصناعية. وحيثما أمكن، راجع الفريق إفادات الشهود التي تعزز التفاصيل الواردة في المواد المصدرية الأخرى والأوامر المشار إليها، والتي يمكن العثور عليها ضمن مجموعة وثائق أجهزة الاستخبارات السورية الموجودة بحوزة المركز السوري للعدالة والمساءلة.

قيّم المحققون تلك الوثائق عن طريق التحقق من الروايات المتعلقة بتلك الوقائع من مصادر عدة، ومقارنتها مع الأدلة المتزامنة المتوفرة من صور ومقاطع فيديو. كما قام المحققون بالتحقق من الأدلة المرئية المتزامنة مع الواقعة عن طريق مطابقتها مع بعض صور الأقمار الصناعية الملتقطة في نفس الفترة كلما أمكن ذلك كي يتم التأكد من أن الأدلة تعود فعلا إلى المواقع الأصلية التي شهدت تلك الوقائع المزعومة.

ولم يستعرض هذا التقرير سوى الوقائع التي تضمنت إثباتات واضحة ومقنعة في مجموعها دعمت كل عنصر من العناصر التي تمت دراستها. كما خضعت المعلومات الجديدة لمنهجية المركز السوري لتحليل الوثائق وتخزينها بشكل آمن في "بيانات."[1]

سيستعرض هذا التقرير جزءًا من العملية المتّبعة في التحقيق في كل حالة من الحالات الثلاث المنتقاة. وتعتمد النتائج الواردة في هذا التقرير على المواد المتاحة للجمهور. وتعكس الادعاءات الواردة أدناه ما استنبطه المحققون من هذه المواد، ولا ينبغي أن تُفهم على أنها حقائق مطلقة. ولا بد من استيفاء متطلبات مستويات عليا من معايير إثبات المسؤولية الجنائية بغية التوصل إلى أحكام بالإدانة إذا ما تم تحريك دعاوى قائمة على إحدى الحالات في التقرير أمام إحدى المحاكم الجنائية أو الخاصة.

◆ ◆ ◆

كراج الحجز

جرى تقسيم حلب بين قوات الحكومة والمعارضة في العام ٢٠١٢. وأصبحت الحواجز والمعابر هي النقاط الفاصلة بين المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الحكومة وتلك الخاضعة لسيطرة المعارضة، واعتاد المدنيون محاولة اجتيازها لتأمين احتياجاتهم الأساسية لا سيما الغذاء والوقود. وتُظهر بعض مقاطع الفيديو من المصادر المفتوحة التي جمعها المركز السوري للعدالة والمساءلة أن القناصة الموالين للحكومة استهدفوا بشكل متعمد المدنيين الذين يعبرون من المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في حلب إلى تلك الواقعة تحت سيطرة

قوات الحكومة. وأصبح كراج الحجز الواقع بين حي بستان القصر الذي تسيطر عليه المعارضة، وحي المشارقة الذي تسيطر عليه قوات الحكومة معبرا رئيسيا في حلب المقسمة بين الفريقين، ومسرحا لتكرار استهداف المدنيين بنيران قناصة الحكومة.

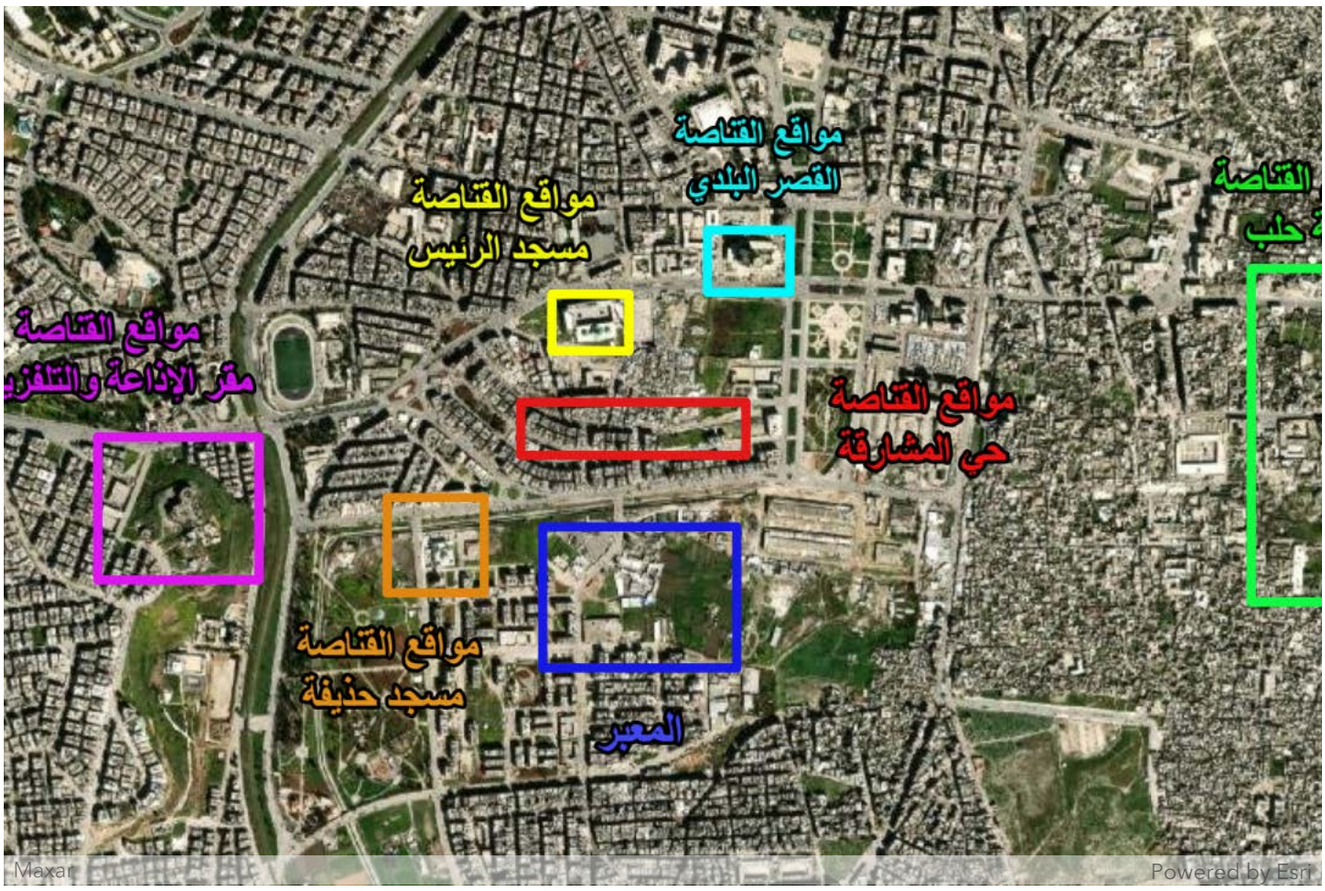

استخدم الهلال الأحمر العربي السوري معبر كراج الحجز لأغراض إنسانية، منها نقلُ المرضى والمصابين من المدنيين إلى المشافي، وانتشال الجثث، وترتيب اتفاقيات تبادل الأسرى. واعتبارًا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وحتى أيار/مايو ٢٠١٤، زُعم قيام قوات الحكومة بنشر قناصة تمركزوا في عدة مواقع تُطل على هذا المعبر كي يتمكنوا من إطلاق نيرانهم على المدنيين بشكل مقصود.

وشملت تلك المواقع **القصر البلدي** ⊕، و**قلعة حلب** ⊕، و **مقر الإذاعة والتلفزيون** ⊕، و**مسجد الرئيس** ⊕، و**مسجد حذيفة** ⊕، وغيرها من المباني المدنية المشرفة على **حي المشارقة** ⊕ والمطلة على **المعبر**

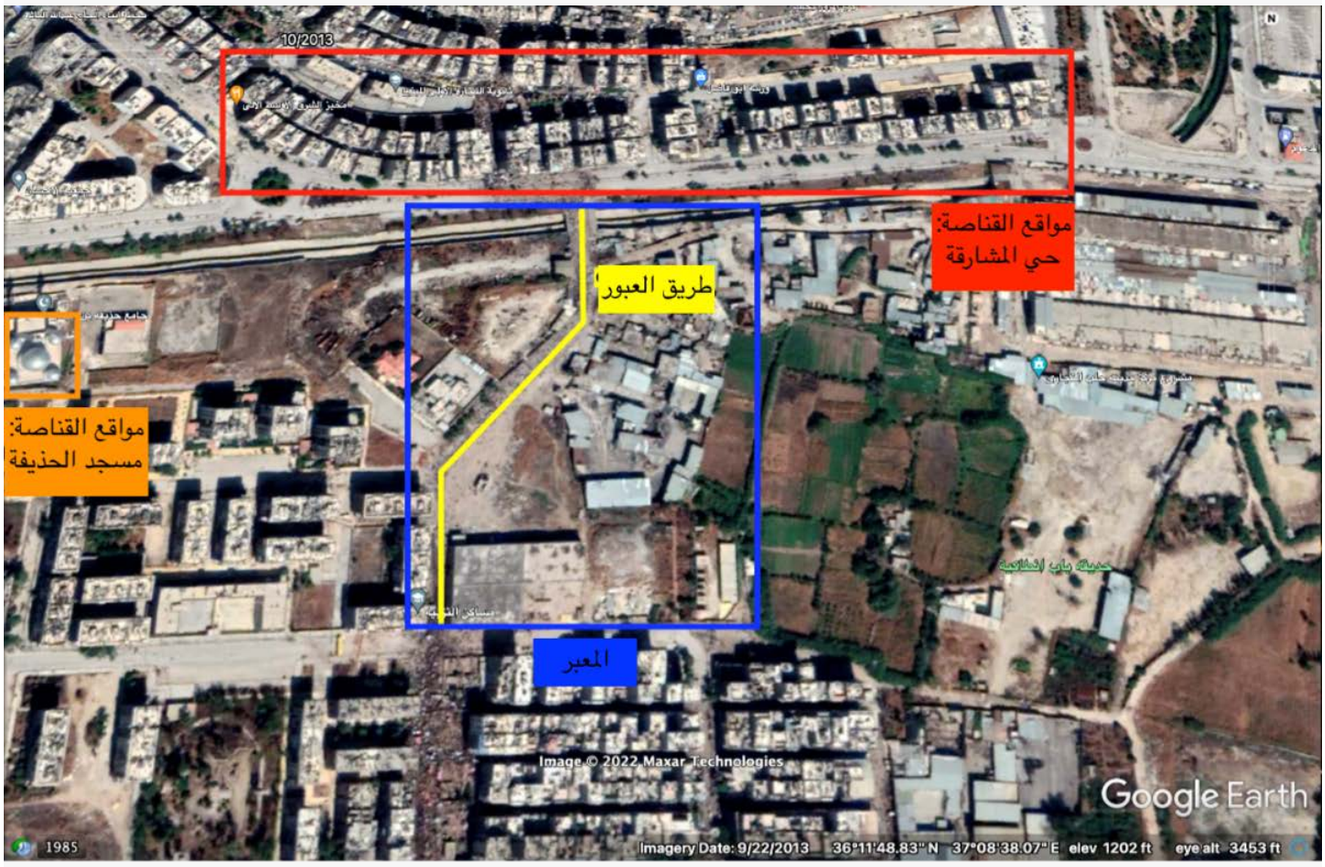

صورة بالأقمار الصناعية تعرض المعبر وموقعين يُزعم تمركز القناصة فيهما في **المشارقة** و**مسجد حذيفة**.

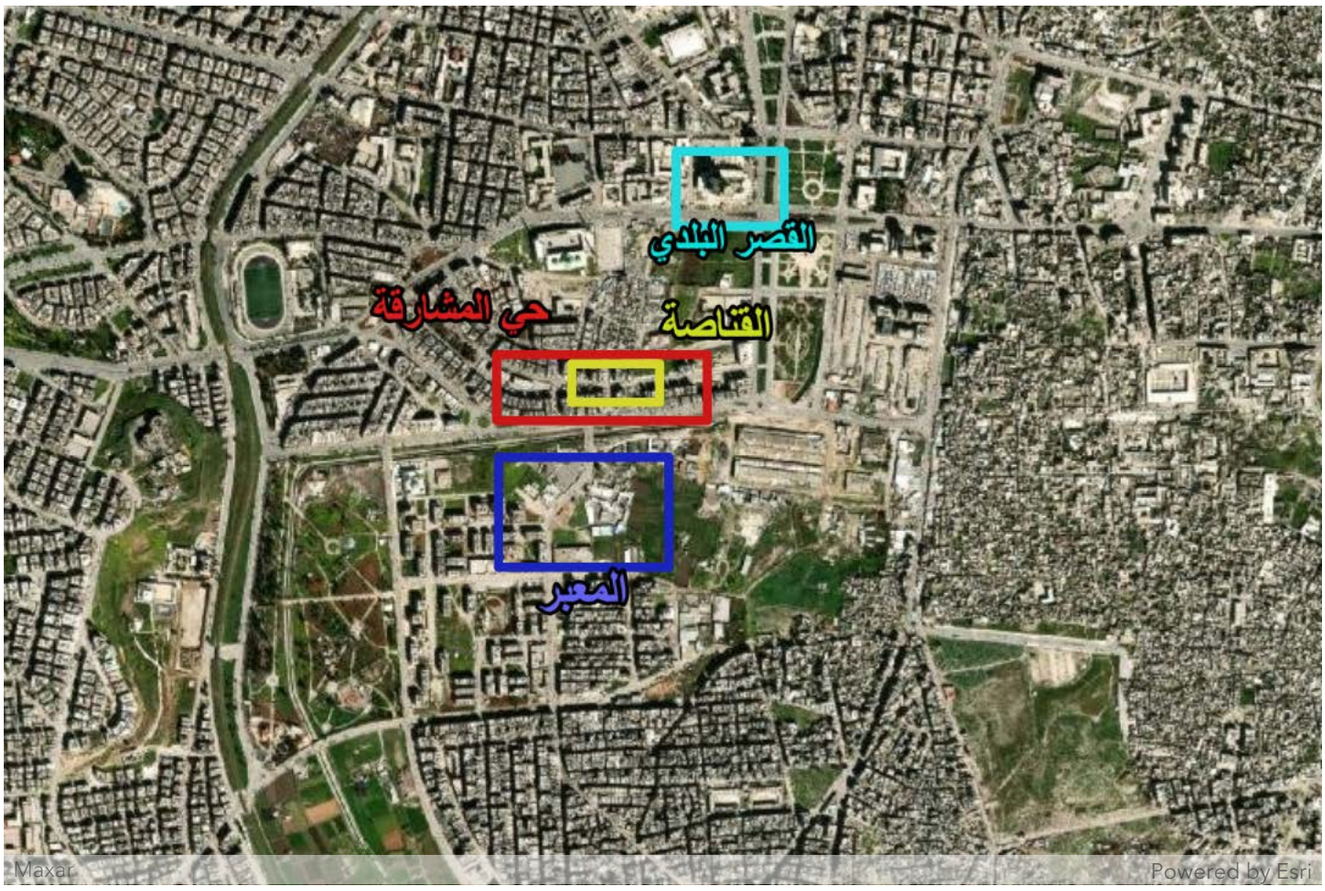

أحد مواقع حي المشارقة التي يُزعم تمركز قوات القناصة فيه

التحقيق

تؤيد روايات مقاتلين من كلا الطرفين، الموالي للحكومة والمؤيد للمعارضة، وجود نمط سائد تعمَد من خلاله القوات الموالية للحكومة إلى استهداف المدنيين بنيران القناصة عند معبر كراج الحجز. وتتطابق الأدلة في مقاطع الفيديو التي التقطت مع النمط الذي تبرزه تلك الروايات. ويؤكد تحليل صور المعبر الملتقطة بالأقمار الصناعية وجود مرمى نيران تنطلق من المواقع المزعومة لتمركز القناصة كما ورد في الروايات، فضلا عن وجود ما يُرجّح أنها مرامٍ أُطلق منها النار على المدنيين أو أجبرتهم على الاحتماء منها كما تُظهر مقاطع الفيديو هذه. وبالنظر إلى تلك المصادر مجتمعة، فإنها تشير بقوة إلى وجود نمط تستهدف من خلاله القواتُ الموالية للحكومة المدنيين بنيران القناصة بشكل متعمد عند معبر كراج الحجز بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤.

حصل المركز السوري للعدالة والمساءلة على وثيقة حكومية تداولتها القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة بوزارة الدفاع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وتشير الوثيقة إلى أن لدى الحكومة والقوات المسلحة علمٌ بإطلاق القناصة النيران على المدنيين على مقربة من نقاط التفتيش (الحواجز) المنتشرة في طول البلاد وعرضها.[٢]

الجمهورية العربية السورية
القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة
مكتب وزير الدفاع

الرقم: ٥٨٠/٧٩٩٩
التاريخ: ٢٠١٢/١١/٢٧

توجيه القيادة العامة حول تنفيذ مهام القوات
على الحواجز وفي النقاط العسكرية

أولاً: عام:

- أ- تكشف لدى القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة بعض التصرفات والإجراءات الفردية التي تسيء إلى سمعة قواتنا المسلحة . واستغلالها من قبل الإرهابيين دعائياً , وبالتالي العمل على جذب أنظار عدد من المواطنين إلى جانبهم , والشعور بالإحباط لدى المجتمع المؤيد .**ومن بين هذه التصرفات والاجراءات الخاطئة :**

٥- لجوء بعض الأفراد ضمن الوحدة إلى تنفيذ رمايات قنص على المواطنين الأبرياء والمؤيدين في بعض المناطق (أطفال ونساء ورجال) وإصابتهم وأحياناً قتلهم , وهذا العمل الخطير والمطابق لعمل الإرهابيين يعتبر من أكبر الجرائم , ولا ينفذ إلا المندس ضمن الوحدة , الأمر الذي يؤدي إلى [illegible] الإرهابيين دعائياً ملموساً على الأرض , ولجوء المؤيدين إلى الإرهابيين للحماية والسير في صفهم

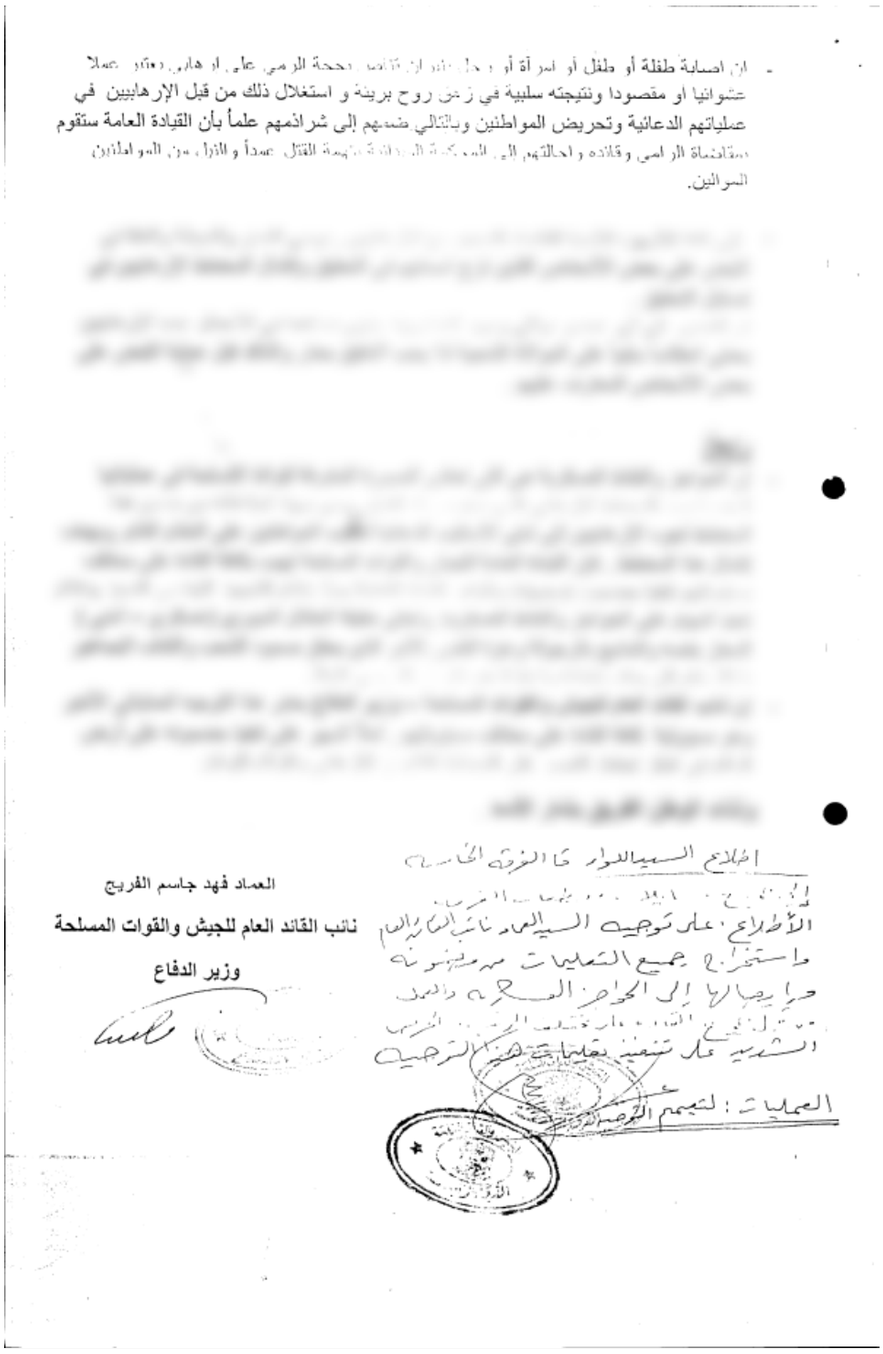

ان اصابة طفلة أو طفل أو امرأة أو رجل عبر ان تكاسل حجة الرمي على او هارب دعتبر عملا عشوائيا او مقصودا ونتيجته سلبية في زعزعة روح بريئة و استغلال ذلك من قبل الإرهابيين في عملياتهم الدعائية وتحريض المواطنين وبالتالي ضمهم إلى شرائهم علماً بأن القيادة العامة ستقوم بمقاضاة الرامي وقائده واحالتهم الى المحكمة العسكرية بتهمة القتل عمداً و الازراء بين المواطنين السوريين.

العماد فهد جاسم الفريج

نائب القائد العام للجيش والقوات المسلحة

وزير الدفاع

وزعم أحد المنشقين عن الحكومة، واسمه مُعين عز الدين، وسبق له العمل في القصر الرئاسي بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، في مقابلة له مع قناة "أورينت الإخبارية"، أن العقيد سعيد لطوف أوعز لقناصة المخابرات الجوية المتمركزين على سطح القصر الرئاسي بإطلاق النار على المدنيين أثناء عبورهم قادمين من الأحياء السكنية في المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات المعارضة.[٣]

تتسق هذه الرواية مع إفادة حصل المركز عليها من أحد مقاتلي المعارضة من عناصر صقور الشام كان مكلفاً بحراسة الحاجز على الجانب الذي تسيطر عليه المعارضة من معبر كراج الحجز. وأفاد ذلك المقاتل بأنه كان شاهدا على وقائع متعددة تورط فيها قناصة موالون للحكومة يتمركزون على سطح القصر البلدي، ومبنى الإذاعة والتلفزيون، والمباني المدنية في حي المشارقة، حيث قام أولئك القناصة بإطلاق النار على المدنيين وقتلِ عدد منهم.

وقد تمكن مركز توثيق الانتهاكات من تحديد هوية ١٩٧ ضحية قُتلوا بنيران القناصة عند معبر كراج الحجز بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤.[٤]

تدعم الأدلة الواردة في مقاطع الفيديو التي زامن التقاطها وقت حصول الوقائع وجود نمط واسع النطاق تستهدف بموجبه القوات الموالية للحكومة المدنيين عند ذلك المعبر بنيران القناصة. وتجمع حشد من الأفراد بتاريخ ١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٣ للعبور من حي بستان القصر الواقع تحت سيطرة المعارضة باتجاه حي المشارقة الواقع تحت سيطرة القوات الموالية للحكومة. ثم سرعان ما انضم شخص آخر يرتدي قميصا أزرق اللون إلى المجموعة المتأهبة للعبور إلى الطرف الآخر.

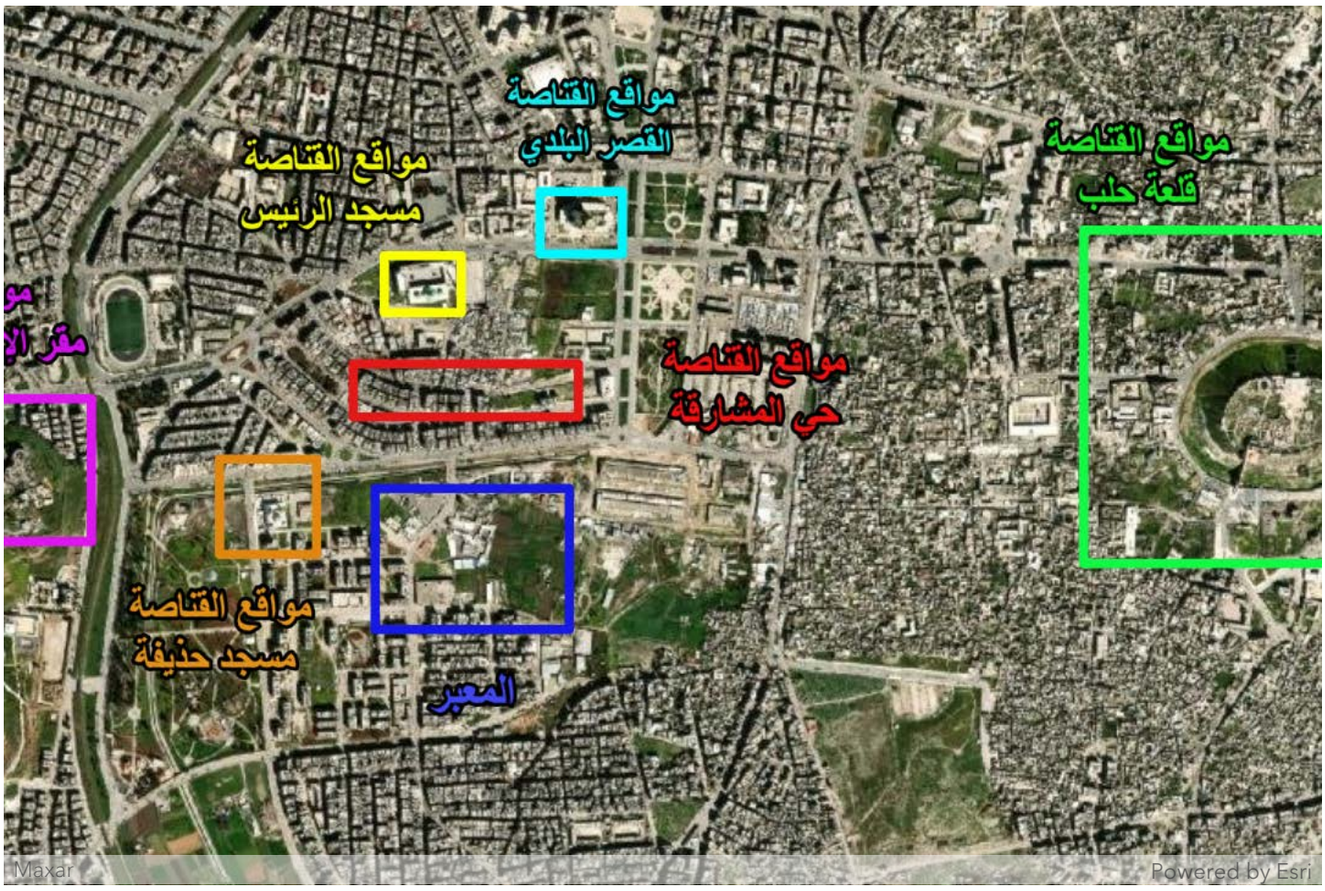

استعدت تلك المجموعة للعبور من خلال إحدى المناطق المكشوفة من قِبل ما لا يقل عن ثلاثة أوكار لقناصة في مسجد الرئيس والقصر البلدي والمشارقة. ويبدو **مسجد الرئيس** ⊕ (المؤطّر باللون الأصفر) ظاهرًا للعيان

وسرعان ما يمكن سماع صوت إطلاق رصاصة واحدة فقط، بما يطابق مواصفات نيران القناصة، كما يظهر في مقطع الفيديو الذي يصوّر الواقعة.[٥] وبعد ثوانٍ معدودة، بدا أن الرجل الذي يرتدي **القميص الأزرق** قد أصبح عاجزاً عن الحركة وهو ملقى على الطريق. ثم شرع المدنيون الآخرون بالجري عائدين إلى المنطقة الخاضعة لسيطرة المعارضة، وبادر مقاتلو المعارضة إلى الرد بإطلاق النار على المواقع الخاضعة لسيطرة الحكومة.[٥]

عرضت مزيد من اللقطات المصورة في نفس المنطقة احتماء المدنيين تفاديا للتعرض لما يُعتقد أنها مواقع تمركز القناصة، بالتزامن مع محاولتهم نقل مصابين من المناطق المكشوفة عقب هجمات بنيران القناصة وقعت عند ذلك المعبر. ويعرض أحد مقاطع الفيديو المسجلة بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ محاولة **شخصين مدنيين الاحتماء من نيران القناصة** التي استهدفت منطقة المعبر المكشوفة أمام القصر الرئاسي، ومسجد حذيفة، ومسجد الرئيس، ومواقع تمركز القناصة على أسطح المباني المدنية في حي المشارقة. ويتيح مقطع الفيديو مشاهدة **مسجد الرئيس (بالأصفر)**، **والمباني المدنية في المشارقة (بالأحمر)**[٦]

صوّر مقطع الفيديو هذا **مقاتلو المعارضة** الذين تحدث معهم أولئك الأشخاص وعبروا من أمامهم للتو، وهو ما يشير إلى أن المدنيين لم يكونوا يحاولون الاحتماء من مواقع تمركز مقاتلي المعارضة، وإنما على العكس من ذلك، يشير انكشاف هذا الموقع أمام عدد من أماكن تمركز قناصة الحكومة إلى أنهم كان يحاولون الاختباء تفاديا لنيران أولئك القناصة وليس من المعارضة.

ويعرض مقطع فيديو مماثل آخر رُفع على موقع يوتيوب بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤ لقطات لرجل وامرأة مصابين يتم نقلهما من منطقة المعبر عقب ادعاءات بوقوع هجوم بنيران القناصة.[٧]

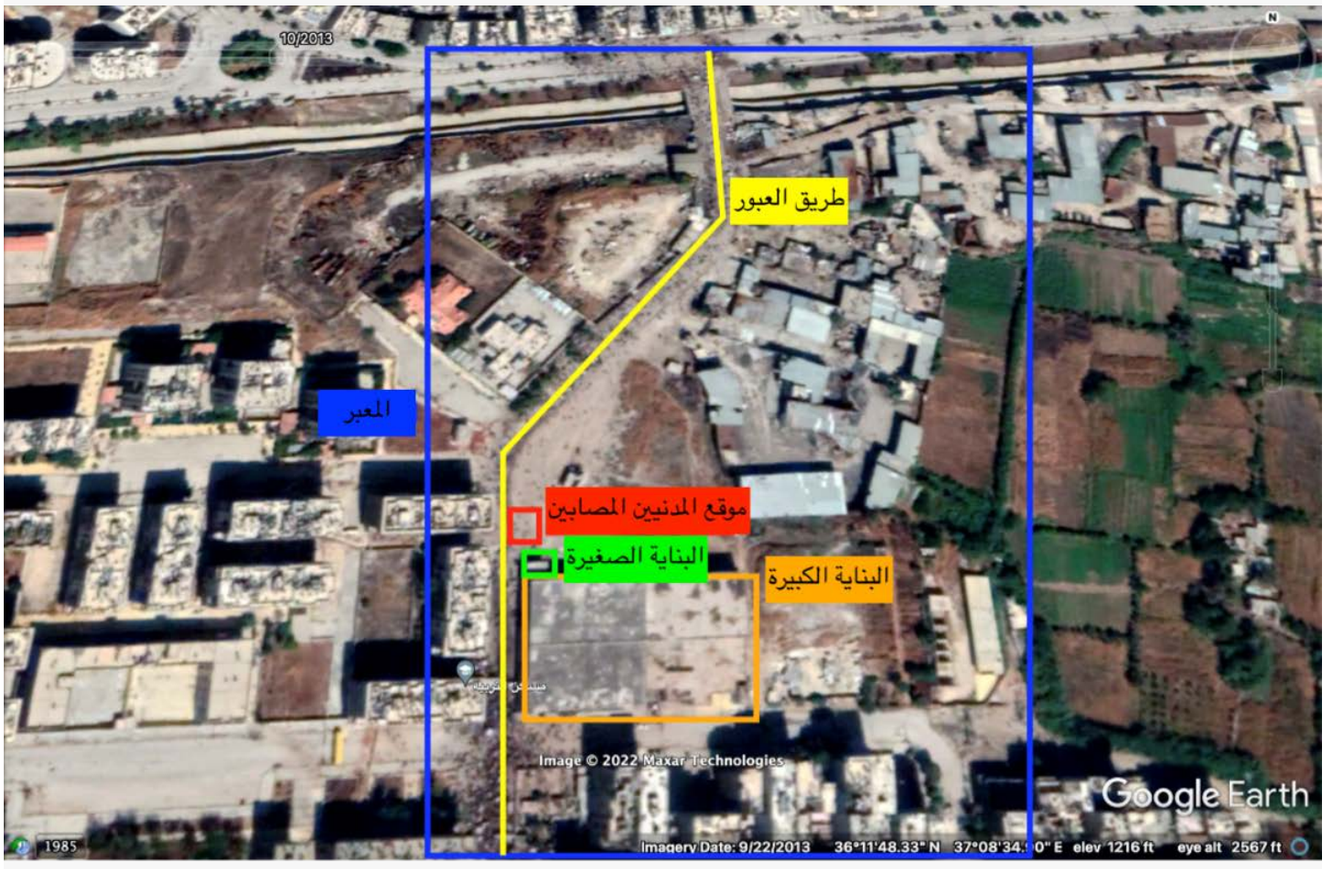

تشير المقارنة بين ما ورد في المقطعين المصورين، وصور الأقمار الصناعية إلى أن المبنيين الظاهريْن (**أخضر** و**برتقالي**) في الحالتين يقعان في منطقة المعبر.

◆ ◆ ◆

المعابر النهرية في دير الزور

العبّارات النهرية في محافظة دير الزور

تكرر ابتداءً من عام ٢٠١٣ استهداف أكثر من طرف للمعابر على الجسور التي تربط بين ضفتي نهر الفرات في محافظة دير الزور، حيث تم تدمير الجسر المعلق في مدينة دير الزور بادئ الأمر في شهر أيار/مايو من ذلك العام. ٨ وبعد أن أصبحت الجسور في محافظة دير الزور غير صالحة للاستخدام بشكل تدريجي، لجأ سكان المنطقة إلى استغلال معابر غير رسمية لعبور نهر الفرات، وذلك من خلال استئجار عبّارات (قوارب مسطحة) صغيرة لنقل الأشخاص والسيارات إلى الضفة المقابلة من النهر.

استولى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على محافظة دير الزور في عام ٢٠١٤، وضرب حصاراً على أحد الجيوب الواقعة تحت سيطرة الحكومة في مدينة دير الزور. وفي عام ٢٠١٧ شنت القوات الموالية للحكومة بمساندة روسية هجوما بهدف فك الحصار الذي فرضه تنظيم داعش على المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة في المدينة، واستعادة السيطرة على المحافظة.[٩] وأدى القصف الذي طال التجمعات السكنية الواقعة تحت سيطرة داعش على ضفاف الجزء الشمالي من نهر الفرات إلى فرار المدنيين بأعداد كبيرة عبر النهر.١٠ وفي شهر أيلول/سبتمبر من العام نفسه، بدأت طائرات الحكومة وحلفاؤه، ومنها طائرات الجيش الروسي، باستهداف تلك المعابر غير الرسمية بضربات جوية.

جسر متضرر (**بالأحمر**)، ومعبر غير رسمي (**بالأزرق**)، وعبارات (**بالأصفر**) في العشارة، وتعود الصورة إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

وزعمت وسائل الإعلام الروسية أن تلك الضربات استهدفت مقاتلي التنظيم فقط،[١١] إلّا أن أعداد الإصابات بين المدنيين، والتي جرى توثيقها بشكل جيد، تشير إلى أن تلك الضربات كانت هجمات عشوائية. وعلى الرغم من صعوبة قيام الناشطين والصحفيين بتوثيق الانتهاكات لتواجد قوات داعش في المنطقة، فقد تمكن المركز السوري للعدالة والمساءلة من رصد ١٥ ضربة جوية من هذا القبيل استهدفت أعيانا مدنية جرى الإبلاغ عنها في وسائل الإعلام المحلي ومنصات التواصل الاجتماعي في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

التحقيق

إن الجمع ما بين الأدلة عن طريق الروايات والإفادات، والأدلة المرئية الواردة في وسائل الإعلام المحلية ومواقع التواصل الاجتماعي، ومطابقتها مع صور الأقمار الصناعية، يشير بشكل كبير إلى أن القوات المتحالفة مع الحكومة السورية لا سيما القوات المسلحة الروسية قد قصفت عشوائيا في الفترة بين أيلول/ سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ المعابر النهرية غير الرسمية التي يستخدمها المدنيون، وهو ما أسفر عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين. ويتسق النمط المحدد الذي يكشفه التحقيق في الوقائع التي حصلت في البوليل الصبحة، والبوليل الدحلة مع النمط الأوسع نطاقا الذي لوحظ في استهداف المعابر النهرية غير الرسمية في دير الزور بضربات جوية عشوائية في تلك الفترة.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وأثناء الهجوم الذي شنته الحكومة السورية على تنظيم داعش، أغارت الطائرات الحربية على المعابر النهرية في المنطقة المحيطة بالبوليل. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، ادعى موقع "البوليل الإخباري" أن القوات الروسية قصفت المنطقة بقنابل عنقودية في معرض استهدافها للمعابر في الدحلة والصبحة.[١٢]

وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، رفع موقع "البوليل الإخباري" تسجيلًا صوتيّا على موقع يوتيوب يسرد وقائع الضربة الجوية التي استهدفت معبر الدحلة.[١٣] ونعى عبد اللطيف الخليفة الدبوس في ذلك التسجيل شقيقه محمد الدبوس الذي قُتل في تلك الضربة، وأشار إلى أنه شاهد بعض المصابين قد سقطوا في النهر، من بينهم امرأة حاول هو أن ينقذها. وزعمت تقارير التغطية الإعلامية في اليوم التالي سقوط ١٩ مدنيا جراء ذلك الهجوم، ورجّحت أن يكون سلاح الجو الروسي هو من نفذ الضربة.

وبتاريخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧، نشرت وسيلة الإعلام الروسية "الربيع الروسي" مقطع فيديو على الإنترنت، يظهر لقطات مصورة لضربات جوية استهدفت معابر على ضفتي نهر الفرات.[١٤]

وتتسق صور معبر الدحلة الملتقطة بواسطة الأقمار الصناعية مع الموقع المعروض في مقطع الفيديو، مما يشير إلى أن الضربة الجوية التي تظهر في مقطع الفيديو أعلاه قد حصلت في هذا الموقع.

وزعمت تقارير إعلامية بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ مقتل ٣٠ مدنيا في ضربة جوية روسية على معبر الصبحة النهري. [١٥] ورفعت "البوليل الإخبارية" على موقع فيسبوك صوراً توثّق آثار الهجوم الذي استهدف المعبر بتاريخ ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧. [١٦]

تتسق الأدلة المرئية الموجودة في هذه الصورة مع صور الموقع نفسه الملتقطة بواسطة الأقمار الصناعية، مما يؤكد على أن هذه الصورة ملتقطة فعليا في

نفس الموقع.

تشير صور الأقمار الصناعية إلى هجوم آخر أعقب الضربة الأولى، واستهدف الضفة المقابلة لنفس المعبر النهري، وذلك في وقت ما بين ٣٠ أيلول/سبتمبر وا تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وتعرض صورة تم التقاطها بواسطة الأقمار الصناعية بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر وجود نشاط في منطقة المعبر.

التُقطت الصورة الثانية بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وتُظهر حفرة في نفس الموقع (بالأحمر). وتشير هذه الصورة إلى استهداف الأشخاص الذين تجمعوا عند هذا المعبر في وقت لاحق للضربة الأولى.

◆ ◆ ◆

بيت سحم

تقع بلدة بيت سحم الصغيرة جنوب شرقي دمشق في مركز محافظة ريف دمشق، وتحدها ببيلا من الغرب، وجرمانا من الشمال، وعقربا من الشرق، والسيدة زينب من الجنوب. وفي أواسط عام ٢٠١٣، ضربت قوات الحكومة وحلفاؤها من الميليشيات حصارا على بيت سحم وغيرها من المناطق الواقعة جنوب دمشق، وعرقلت وصول إمدادات الغذاء، والوقود، والرعاية الطبية. وبعد عدة أشهر من الحصار والقصف، تمكنت لجنة المصالحة - المشَكّلة من مجموعة من مواطني المنطقة لإدارة العلاقات مع الحكومة وحلفائها - من التفاوض في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ على إجلاء مئات المدنيين باتجاه المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة عن طريق معبر يقع شمال بيت سحم.[١٧] ويزعم الرواة من شهود العيان في مقاطع الفيديو (التي سيتم تحليلها لاحقاً) أن القوات الموالية للحكومة فتحت النار على أولئك المدنيين عند محاولتهم العبور باتجاه الجهة الأخرى. ويزعم مركز توثيق الانتهاكات في سوريا أن تلك الواقعة شهدت مقتل ٤٥ شخصا على الأقل، وإصابة أكثر من ١٠٠ شخص بجروح مختلفة.[١٨]

التحقيق

جمع المركز السوري للعدالة والمساءلة مصادر إعلامية، ومقاطع فيديو لشهود عيان تشير في مجموعها بشكل كبير إلى أن القوات الموالية للحكومة قد تعمدت بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ فتح نيران أسلحتها على نحو غير مبرر ومن دون أدنى استفزاز باتجاه المدنيين أثناء محاولتهم إخلاء منطقة بيت

سحم المحاصرة. وتؤكد صور الأقمار الصناعية على أن الموقع الذي جرى تصوير تلك المقاطع فيه يطابق الموقع المشار إليه في التقارير الإعلامية. وتشير التغطية الإعلامية في وقت الواقعة إلى أن هيئة المصالحة الوطنية، بوصفها جهة حكومية مكلفة بإدارة العلاقات مع قاطني المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة، قطعت وعدا لسكان بيت سحم بأنه سيتم فتح معبر لمغادرة البلدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وبناء على ذلك الوعد الذي قطعته الهيئة، احتشد مئات المدنيين عند نقطة التفتيش (الحاجز) بهدف إخلاء البلدة المحاصرة. بَيد أن القوات الموالية للحكومة التي تضم في هذه المنطقة قوات من الجيش العربي السوري، وحزب الله، وميليشيا أبو الفضل العباس، استخدمت نيران القناصة ضد المدنيين بدون سابق إنذار أو استفزاز. [١٩]

يعرض هذا المقطع المصوَّرُ مئذنة متضررة تتطابق أوصافها مع مئذنة مسجد محمد الأقرع عند المعبر المؤدي إلى الطرق خارج بيت سحم

وفي مقطع فيديو تم رفعه على القناة الإعلامية لمجلس بيت سحم المحلي، يَظهر مدنيون يتعرضون لإطلاق النار وهم يحاولون العبور إلى المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة،[٢٠] وقال راوي المقطع أن إطلاق النيران جاء من جهة المواقع الواقعة تحت سيطرة الحكومة، والتي كان أقربها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجودًا في جرمانا مباشرة إلى الشمال الشرقي من الطريق الذي استخدمه المدنيون لإخلاء بيت سحم. ولذلك، فإن ذلك الموقع هو على الأرجح مصدر إطلاق النار.[٢١] ويشير أحد شهود العيان في معرض روايته للواقعة عبر وسائل إعلام تابعة للمعارضة إلى أن القوات الموالية للحكومة أطلقت النار على مجموعة المدنيين آنفة الذكر من جهة جرمانا. [٢٢]

يعرض هذا المقطع المصور مئذنة متضررة تتطابق أوصافها مع مئذنة مسجد محمد الأقرع عند المعبر المؤدي إلى الطرق خارج بيت سحم

يظهر **مسجد محمد الأقرع** داخل الإطار باللون الأحمر، بينما تشير النجمة البرتقالية اللون إلى الموقع **المرجّح لمصور المقطع**. ويشير السهم الأخضر إلي **الاتجاه الذي يَظهر أن المدنيين** يفرون إليه. وتظهر جرمانا باللون الأزرق، بوصفها **أقرب معقل تابع للحكومة**، ويُرجح أن يكون مصدر الهجوم منها

رفع المجلس المحلي لبيت سحم مقطع فيديو آخر يعرض مقاتلي المعارضة وهم يقومون بإخلاء المدنيين عبر شبكة من الخنادق. ويزعم الراوي في ذلك المقطع بأن القوات الموالية للحكومة قد أطلقت النار على أولئك المدنيين عند المعبر المؤدي إلى خارج بيت سحم، وذلك بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[٢٣]

تُظهر صور الأقمار الصناعية (بالأصفر) أن تلك **الخنادق** محاذية للمنطقة التي حصل فيها ذلك الهجوم المزعوم

◆ ◆ ◆

مدى مشروعية الهجمات على المدنيين عند المعابر

تشكل الهجمات التي تشنها أطراف النزاع على المدنيين السوريين انتهاكا لأحكام القانون الدولي الإنساني، وقد ترقى إلى مصافّ جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية.

وقد ترقى واقعة معينة إلى مصفّ جريمة حرب إذا حصلت في سياق نزاع مسلح دولي أو غير دولي. وفي تموز/ يوليو ٢٠١٢، صنفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر رسميا النزاع الدائر في سوريا نزاعاً مسلحاً غير دولي بين الحكومة السورية وجماعات المعارضة المسلحة، وحددتها على أنها الأطراف الملزمة باحترام القانون الدولي الإنساني.[٢٤]

وكما اتضح من خلال التحقيق الذي أجراه المركز السوري للعدالة والمساءلة، تقاعست الأطراف الضالعة في تلك الوقائع عن إيلاء اعتبار لوجود المدنيين والأثر المحتمل الذي قد يطالهم حال شنّ هجمات تستهدف المعابر

تقتضي إحدى القواعد الأساسية في القانون الدولي الإنساني حظر استهداف المدنيين.[٢٥] وعليه، يتعين على أطراف النزاع أن تحاول التمييز بين المدنيين، ومقاتلي العدو عند التخطيط للهجمات وتنفيذها. وتُعرَّف الهجمات على أنها "أعمال العنف الهجومية والدفاعية ضد الخصم".[٢٦] وكما اتضح من خلال

التحقيق الذي أجراه المركز السوري للعدالة والمساءلة، تقاعست الأطراف الضالعة في تلك الوقائع عن إيلاء اعتبار لوجود المدنيين والأثر المحتمل الذي قد يطالهم حال شنّ هجمات تستهدف المعابر. وبالإضافة إلى ذلك، استهدف القناصة المدنيين بشكل متعمد. وقد ترقى الوقائع التي يرد وصفها في هذا التقرير في مجموعها إلى مصافّ جرائم الحرب.

ولا يقتصر نطاق المسؤولية الجنائية عن جرائم الحرب تلك على القناصة وحدهم لأنهم تعمدوا استهداف المدنيين بنيرانهم على المعابر، وإنما قد يطال أيضا كل من خطط لمثل تلك الانتهاكات، أو أوعز بتنفيذها، أو قصّر في معاقبة مرتكبيها، ويصبح مسؤولا مسؤولية جنائية عن قتل المدنيين وغير ذلك من أشكال سوء المعاملة عملا بمسؤولية القيادة.[٢٧]

كما تنبغي الإشارة إلى أن بعض تلك الهجمات على المدنيين في المعابر قد ارتُكبت في سياق الحصار المفروض على المناطق. والحصار هو جهدٌ عسكريٌ يهدف إلى تطويق منطقة معينة، وعزلها عن محيطها، ومنع الوصول إليها من الخارج أو مغادرتها، ومن ثم إخضاعها.[٢٨] وعلى الرغم من أن الحرب عن طريق الحصار ليست أسلوبا غير قانوني بالأساس، يحظر القانون الدولي استخدام التجويع كأسلوب حربي، وكذلك منع المدنيين من الخروج بأمان من المناطق المحاصرة.[٢٩] ولقد أدى استهداف المدنيين عند محاولتهم مغادرة المناطق المحاصرة في دير الزور وبيت سحم إلى حرمان السوريين من العبور إلى بر الأمان. وجاءت تلك الأفعال ضمن سياق هجوم منهجي وواسع النطاق على مجموعة من السكان المدنيين يُعتقد أنهم موالون للمعارضة. ولذلك، فهي أفعال قد ترقى إلى مصافّ الجرائم ضد الإنسانية على أساس اضطهاد مجموعة محددة بالإضافة إلى أفعال لاإنسانية أخرى.[٣٠]

في وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن تُعد الجرائم المرتكبة في سوريا من ضمن الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لأن سوريا ليست دولة عضوا في نظام روما الأساسي. ولا يُتوقع أن يحيل مجلس الأمن الجرائم المرتكبة في سوريا إلى مكتب الادعاء بسبب تحالف روسيا مع الحكومة السورية وارتكابها هي نفسها لجرائم في سوريا. كذلك، وبالرغم من أن سوريا وروسيا دول أعضاء في اتفاقيات جنيف، وهناك ما يكفي ويزيد من الأدلة التي تثبت انتهاكاتهما لهذه الاتفاقيات، إلا أن القانون الدولي الإنساني يفتقر لآلية إنفاذ.

◆ ◆ ◆

الخلاصة

أظهرت قوات الحكومة السورية وحلفاؤها طيلة فترة النزاع السوري أنها تنتهج نمطا لا يميز بين المقاتلين والمدنيين. وبالنسبة للوقائع التي يتناولها هذا التقرير، قامت قوات الحكومة وحلفاؤها أولا بتحويل المناطق الخاضعة لسيطرة الفصائل المسلحة المناوئة إلى مناطق لا تصلح للعيش عن طريق استهدافها بالقصف المنهجي، وفرض الحصار عليها لقطع إمدادات السلع والخدمات الأساسية عنها. وثانيا، تعمدت قوات الحكومة وحلفاؤها استهداف المدنيين بنيران قناصتها وبالضربات الجوية العشوائية بمجرد محاولتهم مغادرة تلك المناطق عبر نقاط تفتيش أو حواجز ضيقة ومكشوفة عسكريا، بصرف النظر عما إذا كانت محاولات المغادرة أو الدخول سعيًا من المدنيين لتلبية

احتياجاتهم الأساسية اليومية، أو إذا كانت ضمن ترتيب لإخلاء السكان عبر اتفاق تفاوضي. وتشير الأدلة التي جُمعت في هذا التقرير إلى أن الحكومة السورية كانت على علم في وقت مبكر بحصول تلك الوقائع منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، وأنها إما شجعت على ارتكابها أو تقاعست عن منع تكرار حصولها مجددا.

تمثّل الهجمات التي يوثقها هذا التقرير جزءًا من الوقائع التي رصدها فريق التحقيق التابع للمركز السوري للعدالة والمساءلة. وتشكل انتهاكًا خطيرا لحقوق الإنسان يرقى إلى مصافّ جرائم الحرب. كما تبين الأدلة طبيعة الهجمات المنهجية والواسعة النطاق التي شنتها الحكومة السورية والقوات الحليفة لها على المدنيين، وعلى المجتمعات المحلية التي لم تكن خاضعة لسيطرة الحكومة السورية على وجه التحديد، وبما يرقى إلى مصافّ الجرائم ضد الإنسانية. وجريا على ما حصل في سياق معظم الجرائم التي اقترفتها الجهات الفاعلة الحكومية على مدار ١١ سنة من النزاع، فلا يتوفر حتى الآن منبر يتيح للناجين من تلك الهجمات مساءلة مرتكبيها. وإذا كان المقاتلون والطيارون أو بعض القادة الذين أصدروا أوامر شن تلك الهجمات على المدنيين موجودين على أراضي دولة تُطبّق مبدأ الولاية القضائية، فيمكن حينها أن يتم التحقيق معهم، لا بل وملاحقتهم قضائيا بتهمة ارتكاب جرائم حرب. وما لم تُمنح المحكمة الجنائية الدولية الولاية اللازمة، أو تُشكل محكمة مختلطة (أو خاصة)، سوف تظل القيادات على أرفع المستويات في مأمن على الرغم من تحملهم المسؤولية عن انتهاج مثل ذلك النمط الذي لا يميز بين المدنيين والمقاتلين، ويخلق ظروفا تجعل من المدنيين عرضة بشكل خطير لمثل تلك الهجمات. وإلى ذلك الحين، سيستمر المركز السوري للعدالة والمساءلة في توثيق الواقع الذي يواجه السوريين، ويبني الأساسات اللازمة لجهود العدالة الانتقالية مستقبلا.

◆ ◆ ◆

الملاحق

[1] Bayanat, “Analysis Methodology,” https://docs.bayanat.org/en/analysis-methodology.

[2] From the Ministry of Defense – General Leadership of the Army and
Armed Forces to the General Leadership Regarding the Execution of the Missions
of Forces at Checkpoints and at Military Points, 2 November 2012.

[3] *Orient News*, “A Defector Narrates Horrifying Stories About Incidents of Sniping Civilians During the Siege on the Neighborhoods of Eastern
Aleppo,” June 18, 2021, https://orient-news.net/ar/news_show/190802.

[4] Violations Documentation Center, https://vdc-sy.net/en/.

[5] Halab News Network, “Aleppo - Boustan Al-Qaser, the reservation
garage, crossing today, very impressive, long section,” June 19, 2013.

[6] Violations Documentation Center, “Bustan al-Qasr || a martyr shot by
the sniper of the municipal palace, and no one is able to drag him away,”
September 7, 2013.

[7] Youtube.com “Wounds of
Civilians at Karaj al-Hajiz Crossing,” Noor Media Center, March 27, 2014, https://www.youtube.com/watch?v=-ereSFJAn1Q.

[8] Ahmad Khalil, “Crossing the Bridge of Death in Deir Ezzor,” *Syria
Deeply*, November 15, 2013, www.syriadeeply.org/articles/2013/11/2595/crossing-bridge-death-deir-EzZor/.

[9] *DW*, “Syrian army breaks three-year ‘Islamic State’ siege in Deir el-Zour,” September 5, 2017, https://www.dw.com/en/syrian-army-breaks-three-year-islamic-state-siege-in-deir-el-zour/a-40367668.

[10] Al-Jazeera, "Russian Air Raids Kill 34 Civilians near Deir Az Zor," September 10, 2017, https://www.aljazeera.com/news/2017/9/10/russian-air-raids-kill-34-civilians-near-deir-az-zor; France 24, "Syria: Killing of 34 Civilians in Russian Aerial Bombardment in Deir Ez Zor," September 10, 2017, https://www.france24.com/ar/20170910-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%88%D8%B1-%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%AA%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9.

[11] *Russian Spring*, “Hellfire: Russian Aerospace Forces destroyed

ISIS ‘fleet‘ on the Euphrates River in Deir Ez Zor,” September 17, 2017, https://rusvesna.su/news/1505593348.

[12] Facebook.com, *Boleel News*, September 9, 2017, https://www.facebook.com/bulilnews/posts/pfbid028bRgf8EfEEVLHVyQLnbacKrv12rdzeGaqkScySdEDvGJu9bDibLHFqhgpy9HfYvDl.

[13] Youtube.com, ”When the Brother Mourns His Martyr Brother,” *Boleel News*, September 10, 2017, https://www.youtube.com/watch?v=lmICAqrJCFg.

[14] *Russian Spring*, “Hellfire: Russian Aerospace Forces destroyed
ISIS ‘fleet‘ on the Euphrates River in Deir Ez Zor,” September 17, 2017, https://rusvesna.su/news/1505593348.

[15] *Al-Etihad Press*, “Thirty Killed in Russian Bombardment of Water
Crossings,“ September 10, 2017, https://aletihadpress.com/%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%88%D9%86-%D9%82%D8%AA%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%8B-%D8%A8%D9%82%D8%B5%D9%81-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A/amp/.

[16] Facebook.com, *Boleel* News, September 16, 2017, https://www.facebook.com/bulilnews/posts/pfbid0tADp5USNM35RqvXEDA3NqQdpDdAAKA3rW1o7BoXPQXFzgCb7eK48qNYF9etPhwmPl.

[17] Al-Jazeera, "Beit Sahem Evacuees... They Fled from Death to be Monitored at a Checkpoint," December 19, 2013, https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/12/19/%D9%86%D8%A7%D8%B2%D8%AD%D9%88-%D8%A8%D9%8A%D8%AA-%D8%B3%D8%AD%D9%85-%D9%81%D8%B1%D9%88%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AA-%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%B5%D8%AF%D9%87%D9%85; Violations Documentation Center, "Special Report on the Beit Sahem Massacre in Rif Dimashq," December 18, 2013, https://www.vdc-sy.info/index.php/ar/reports/1393987469#.Yw9m_8YpA4a.

[18] Violations Documentation Center in Syria, ”Special Report on the Beit
Sahem Massacre in Rif Dimashq,” December 18, 2013, https://www.vdc-sy.info/index.php/ar/reports/1393987469#.YYZTYWDP3cd.

[19] *Al-Jazeera*, “Beit Sahem Evacuees... They Fled from Death to be
Monitored at Checkpoint,“ December 19, 2013, https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/12/19/%D9%86%D8%A7%D8%B2%D8%AD%D9%88-%D8%A8%D9%8A%D8%AA-%D8%B3%D8%AD%D9%85-%D9%81%D8%B1%D9%88%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AA-%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%B5%D8%AF%D9%87%D9%85.

[20] Youtube.com, ”Beit Sahem, the Moment of the Exit of the People and
Regime Forces Opening Fire on Them,” Saraea Alsham, December 18, 2013, https://www.youtube.com/watch?v=Cj9EH3HMT1E.

[21] *The Syrian Observer*, ”Storming Jaramana a Foolish Act,“ December
2, 2013,
https://syrianobserver.com/news/34057/storming_jaramana_a_foolish_act.html.

[22] Youtube.com, ”Beit Sahem, Important, Revealing the Lie of Regime Media
About the Beit Sahem Massacre With the Testimony of their Witnesses,” Beit
Sahem CO, December 20, 2013,
https://www.youtube.com/watch?v=Az3XPP_xsKU.

[23] Youtube.com, ”Beit Sahem Mujahidin Protecting
Civilians from Regime Forces’ Bullets,“ December 18, 2013, https://www.youtube.com/watch?v=OMexB7zrlYQ.

[24] ICRC, “Syria: ICRC and Syrian Arab
Red Crescent maintain aid effort amid increased fighting,”
July 17, 2012,
https://www.icrc.org/en/doc/resources/documents/update/2012/syria-update-2012-07-17.htm (in July 2012, the ICRC classified the conflict in
Syria as a non-international armed conflict, noting that, “[t]he ICRC concludes

that there is currently a non-international (internal) armed conflict occurring in Syria opposing Government Forces and a number of organised armed opposition groups operating in several parts of the country (including, but not limited to, Homs, Idlib and Hama). Thus, hostilities between these parties wherever they may occur in Syria are subject to the rules of international humanitarian law. These rules impose limits on how the fighting can be conducted, with the aim of protecting the civilian population and persons not, or no longer, directly participating in the hostilities). ICRC, "Treaties, States Parties and Commentaries: Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of Non-International Armed Conflicts (Protocol II)," June 8, 1977 ("APII") (although Syria is a State Party to APII which governs non-international armed conflicts, the provisions noted here have reached the status of customary international law and thus are binding on the Syrian government), https://ihl-databases.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/States.xsp?xp_viewStates=XPages_NORMStatesParties&xp_treatySelected=475; Medicins Sans Frontieres, "The Practical Guide to Humanitarian Law," https://guide-humanitarian-law.org/content/article/3/customary-international-law/#:~:text=Today%2C%20the%20four%201949%20Geneva,must%20abide%20by%20their%20rules.

Note that since 2012, certain aspects of the Syrian Conflict have become an International Armed Conflict due to the intervention of other states. *See* Tom Gal, Legal Classification of the Conflict(s) in Syria *in The Syrian War: Between Justice and Political Reality* (ed. H Moodrick-Even Khen, N. Boms, & S. Ashraph), Cambridge 2020, p. 29.

[25] APII, Article 13(2).

[26] ICRC, “Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I),” June 1977, https://ihl-databases.icrc.org/ihl/INTRO/470 (see Article 49).

[27] ICRC, “IHL Database: Rule 152. Command Responsibility for Orders to Commit War Crimes,” https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule152.
ICRC, “IHL Database: Rule 153. Command Responsibility for Failure to Prevent,
Repress or Report War Crimes,” https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule153.
ICRC, “IHL Database: Rule 154. Obedience to Superior Orders,” https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule154.

[28] Sean Watts, Lieber Institute of West Point, “Siege Law,” March 4, 2022, https://lieber.westpoint.edu/siege-law/.

[29] APII, Article 14. OHCHR, “Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic,” A/HRC/33/55, August 11, 2016, https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G16/178/60/PDF/G1617860.pdf?OpenElement.

[30] *See e.g.*, Rome Statute of the International Criminal Court, Article 7. *See also* Roger Lu Phillips and Layla Abi-Falah, “Criminal
Responsibility for the COVID-19 Pandemic in Syria,” 52 Columbia H.R.L. Rev.
523, 569, 579,
http://hrlr.law.columbia.edu/files/2021/02/523_Abi-Falah.pdf.